المحور الخامس: آثار الفساد المالي والإداري.

للفساد الإداري والمالي بأشكاله المختلفة آثار سلبية جسيمة على اقتصاديات الدول على المستوى الكلي والجزئي، كما له انعكاسات مؤثرة على مختلف نواحي الحياة العامة كونه يساهم في عرقلة عملية التنمية على جميع المستويات من خلال إساءة تخصيص الموارد الاقتصادية ورفع التكاليف والتضخم وتثبيط الاستثمار.

كما يؤثر على النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي والقطاع الضريبي وسوق الصرف الأجنبي وعلى قيمة العملة الوطنية، إضافة إلى أنه يؤدي إلى تفاقم كل من مشكلتي الفقر والبطالة، وللفساد تأثير سلبي أكبر ما يكون في الدول النامية، وانعكاساته الأوسع انتشارا والأشد تأثيرا في الأداء الاقتصادي لهذه الدول وفي مجمل واقعها الاجتماعي.

أولا: أثر الفساد على التنمية الاقتصادية

أجمعت الهيئات الدولية والعالمية على اعتبار الفساد العقبة الرئيسة أمام التنمية الاقتصادية، حيث قدرت المبالغ المخصصة لصفقات الرشوة حسب تقديرات البنك الدولي بما يزيد عن 81 مليار دولار سنويا، كما تضطر حكومات بعض الدول إلى دفع ما بين 21 إلى61 % زيادة على الأسعار التي ينبغي أن تدفعها بسبب الفساد مما يرفع من تكاليف الإنتاج، كما أعتبر الفساد العائق الأول للاستثمار في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية والعائق الثاني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجاء ترتيبه الثالث في دول شرق آسيا ودول الاتحاد السوفييتي سابقا، كما جاء ترتيبه الخامس كعائق للاستثمار في الدول الصناعية، وهذا حسب دراسة للبنك الدولي شملت 3611 شركة من 61 دولة، كما أشارت عدة دراسات إلى وجود ارتباط سالب بين الفساد والتنمية وذلك من خلال تأثيره على عدة مستويات أهمها:

أ- الأثر على الاستثمار

يؤثر الفساد سلبا على الاستثمار المحلي والأجنبي، فكلما زادت درجة الفساد كلما تراجع حجم الاستثمار، وذلك لتأثير الفساد على مناخ الاستثمار، فهو يؤدي إلى زيادة المدفوعات وتقليل الربح. فالبيئة الاستثمارية الفاسدة هي بيئة طاردة للاستثمار الخاص لأنها بيئة لا تخضع لمعايير أو ضوابط أو قوانين واضحة وشفافة وفعالة ،وهذا يؤدي إلى تخوف وعزوف المستثمرين الجادين عن استثمار أموالهم في هذا النوع من الاقتصاديات وتحولهم للبحث عن بيئة أكثر أمنا واستقرارا لهم ولأموالهم.

ب الأثر على النمو الاقتصادي:

تستهدف الاقتصاديات المختلفة الوصول لمعدل نمو سنوي في حدود % 1 - 8 ، إلا أن الدراسات القياسية والميدانية أثبتت أن معدلات النمو الاقتصادي تتأثر بشكل كبير بدرجات الفساد، حيث يتم تخصيص الموارد على غير أساس النمو وإنما على أساس المنافع الشخصية المتوقعة منها، فالفساد هو المعوق الأول للنمو الاقتصادي ويؤثر الفساد بشكل كبير على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره المباشر على الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي.

ج- الأثر على جودة الخدمات :

ينعكس الفساد على التنمية الاقتصادية من خلال الهبوط بجودة البنية الأساسية، وذلك نتيجة انتشار الفساد الأمر الذي يؤدي لزيادة تكلفتها وهبوط جودتها.

ثانيا: أثر الفساد على الإيرادات العامة

يؤدي الفساد لهدر موارد الدولة بسبب مساهمته في التهرب الضريبي والجمركي من خلال محاباة دافعي الضرائب فضلا عن سوء تطبيق الإعفاءات الضريبية مما يسبب خسائر في الإيرادات العامة اللازمة لتغطية احتياجات الإنفاق العام وتمويل الخدمات الاجتماعية، فتجد الدولة نفسها مضطرة للتخلي عن بعض الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية، كما يؤدي الفساد إلى زيادة العجز في الموازنة

العامة والذي يؤدي بدوره إلى زيادة المديونية المحلية وزيادة التضخم في الأسعار المحلية ومن ثم انخفاض الدخول الحقيقية.

ثالثا: أثر الفساد على العملة الوطنية وسوق الصرف الأجنبي

تسعى الدول لأن يكون سعر عملتها ثابتا مقابل العملات الأجنبية على الأقل لفترة معينة وذلك حتى تتمكن من القيام بالإصلاحات الاقتصادية التي ترمي لتحقيقها . ولكن انتشار الفساد يؤدي للتأثير سلبا على قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وهذا نتيجة لانقسام سوق الصرف إلى سوقين، سوق رسمي للصرف الأجنبي يتميز بندرة العملات الأجنبية مقارنة بالطلب عليها، وسوق غير رسمي، سعر الصرف فيه أعلى من السعر الرسمي ويتميز بالحركة والنشاط في شراء العرض المتاح من العملة الصعبة، هذا الأمر يترتب عليه الانعكاسات التالية:

أ–زيادة أعباء الواردات مقومة بالعملة الوطنية وانخفاض معدل زيادة الصادرات نظرا لارتفاع تكلفتها، خاصة في ظل عدم قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

ب –انخفاض قيمة العملة الوطنية وضعف قوتها الشرائية مما يؤدي إلى زيادة معدل التضخم وارتفاع الأسعار وانخفاض الدخول الحقيقية للأفراد.

ج– توجيه النقد إما لتمويل أنشطة غير مخططة أو محظورة أو غير مرغوب فيها وإلى توجيه النقد الأجنبي لتمويل تجارة المخدرات أو السلع المهربة من الخارج أو لاستيراد الكماليات، وكل هذا يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ويؤدي بالدول للاقتراض من الخارج وبالتالي زيادة مديونيتها وإضعاف قدرتها على السداد والتأثير سلبا على اقتصاداتها.

رابعا: أثر الفساد على البنوك والممتلكات العامة والأنشطة الاقتصادية

يؤدي الفساد إلى نهب البنوك وهذا من خلال سحب الأشخاص لقروض من البنوك الحكومية بدون تقديم ضمانات أو بفوائد منخفضة جدا وهذا مقابل حصول بعض

الموظفين على نسبة معينة من قيمة القروض التي حصل عليها العميل على سبيل الرشوة أو العمول.

المحور السادس:آليات مكافحة الفساد

للفساد آثار سلبية كبيرة على كل من الأفراد والمجتمع، وبما أن الممارسات الفاسدة تعرقل وتعيق جهود التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإن هذه الظاهرة الخطيرة تستحق من الأفراد والجماعات والمنظمات والدولة والمجتمع الدولي أن يقف في وجهها بكل حزم، وأن تتضافر الجهود للحد منها وتقليل آثارها السلبية ومحاولة القضاء عليها من المجتمعات والمنظمات التي تستهدف الرقي والتطور الاقتصادي والحضاري، فمكافحة الفساد عملية ضرورية ولازمة لإرساء قواعد الحكم الراشد وترسيخ نظم الشفافية والمساءلة والنزاهة سواء على مستوى الدول أو المنظمات.

1-استراتجيات مكافحة الفساد

تهدف مكافحة الفساد إلى تحقيق جملة من المنافع التي تعود بالخير على الفرد والمجتمع، نذكر منها:

*الحفاظ على حقوق المواطنين :وهذا بإحقاق الحق وإبطال الباطل تحقيقا لمصلحة الوطن والجماعات.

*الحفاظ على الأمن والاستقرار :فانتشار الفساد سيؤدي إلى التأثير على الأوضاع العامة داخل الدولة.

*الحفاظ على هيبة وقيمة العمل الوظيفي :وذلك بضبط سلوكيات العاملين ووضع أسس رقابية متناسبة مع معايير الأداء الفعلي لهم.

*توفير البيئة السليمة والمناسبة للاستثمار :وهذا بتوضيح الإجراءات واعتماد سياسات واضحة في التعامل مع المستثمرين مما يقلل من فرص وجود الفساد ويساهم في إنجاح جهود استقطاب الاستثمارات.

*الحفاظ على هيبة القانون :إن الحفاظ على هيبة القانون وقدرة الأجهزة التنفيذية على تفعيله والإلزام بالعمل به وعدم الخروج والتجاوز عن الحدود والأعراف القانونية، سيؤدي بالضرورة للحد من مظاهر الفساد وتقليص انتشاره.

ولتحقيق هذه الأهداف عادة ما تتبع استراتيجيات مكافحة الفساد عدة توجهات أهمها: المكافحة من خلال الأنظمة والقوانين، المكافحة من خلال التوعية والإعلام، والمكافحة عن طريق الإصلاح المؤسسي وترشيد السياسات الاقتصادية، المكافحة من خلال التركيز على البعد الأخلاقي، بالإضافة إلى توجهات أخرى نوجزها فيما يلي:

أولا: المكافحة من خلال الأنظمة والقوانين

إن تعقد ظاهرة الفساد وإمكانية تغلغلها في كافة جوانب الحياة يقتضي سن قوانين صريحة وواضحة وتنظيمات إدارية متطورة، وكذلك إنشاء مؤسسات وأجهزة تنفيذية ورقابية عالية الكفاءة تساندها إرادة سياسية حازمة، وذلك لزيادة احتمالات كشف الفساد ومعاقبة المفسدين عند كشفهم ومقاضاتهم في إطار حكم القانون.

ثانيا: المكافحة من خلال التوعية والإعلام

تعتمد هذه المعالجة على سبل تعزيز الشفافية في أعمال الأجهزة والهيئات الحكومية وتعميق الوعي لدى كافة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني بشأن عمليات اتخاذ القرار وانتهاج السياسات ذات الأثر في الأوضاع الاقتصادية، والهدف من ذلك هو خلق قوى ضاغطة محلية أو دولية لتحسين أداء الحكم وترشيد السياسات والكشف عن كل صور الفساد ثم محاربتها، فعندما يتم إطلاع المواطنين على الأداء الحكومي يصبحون في وضع أفضل للضغط على الموظفين العموميين لأداء مهامهم من أجل الصالح العام.

ثالثا: المكافحة عن طريق الإصلاح المؤسسي وترشيد السياسات الاقتصادية

تعتمد هذه المعالجة على مكافحة الفساد من خلال إصلاح المؤسسات وإرساء قواعد الرقابة المنتظمة والمستمرة، فضلا عن ترشيد السياسات المالية والنقدية بما يتلاءم مع المصلحة العامة ورغبات المواطنين التي يعبرون عنها من خلال الممارسات الديمقراطية وذلك باستقطاب خيرة الكفاءات لشغل المناصب الكبرى، ثم وضع الأسس السليمة لإدارة المال العام وفقا لمبادئ الشفافية والمساءلة والرقابة الفعالة من قبل المجالس التشريعية وكذلك التطبيق الكامل لمعايير المحاسبة والتدقيق والإفصاح الدولية بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية وتعزيز القدرة المؤسسية لمراقبة صارمة وشاملة على كافة المصارف والمؤسسات المالية.

رابعا: المكافحة من خلال التركيز على البعد الأخلاقي

يعتبر من التوجهات الأساسية في مكافحة الفساد في كافة قطاعات العمل العام والخاص، فمن خلال غرس تعاليم الدين الحنيف ومقوماته في نفوس الأطفال منذ الصغر، ومن خلال تقوية الوازع الديني في نفوس الموظفين ، من شأنها العمل على مكافحة الفساد بأشكاله المختلفة كما يمكن التركيز على البعد الأخلاقي في محاربة الفساد من خلال قوانين الخدمة العمومية ومن خلال الأنظمة والمواثيق المدرجة في مدونات السلوك المرتبطة بأهمية ممارسة وظيفة ما.

خامسا :المكافحة من خلال إصلاح القضاء وتعزيز استقلاليته وفاعليته

تؤدي السلطة القضائية دورا بارزا في الحد من انتشار الفساد، لذلك يجب العمل على تطوير النظام القضائي ورفع كفاءته وتعزيز استقلاليته، فتعافي الجهاز القضائي من مظاهر التأثير عليه ستنعكس إلى إنجازات فعلية في مكافحة الفساد، وهذا ما أوصت به مختلف تقارير الأمم المتحدة المختصة والتي أشارت إلى أنه لمكافحة الفساد والعمل على عدم انتشاره لابد من توفر آليتين هامتين، هما:

أ .**استقلال القضاء وفاعليته :**فالقضاء هو الجهة الرسمية القادرة على استخدام قدرة الدولة على الإرغام في تنفيذ الأحكام وهو وحده الذي يمتلك السلطة الرسمية للحكم

على مشروعية إجراءات السلطتين التشريعية والتنفيذية، فهو بهذا الموقع الفريد يستطيع أن يدعم التنمية الاقتصادية، ويتحقق النجاح لهذه الآلية فيما لو تحققت شروط استقلالية القضاء.

2-آلية مكافحة الفساد في المنظمات:

***منهجية مكافحة الفساد في المنظمات**

لا يمكن القول أن هناك أساليب محددة متفق عليها للقضاء على الفساد في المنظمات بشكل جذري، إلا أن التوجهات الحديثة في محاربة الفساد تركز على ضرورة الاعتماد على آليتين لمكافحة الفساد داخل التنظيمات الحكومية ومنظمات الأعمال، حيث تستند هذه الآليات على أفضل الممارسات المعروفة لحد الآن في مجالات الإصلاح الإداري وأخلقة الشركات وتتمثل هاتين الآليتين في:

-ضرورة اعتماد الشفافية والإفصاح في العمل الإداري

-تعميم الأخلاقيات والقيم والمبادئ من أجل الحوكمة الرشيدة للمنظمات

أولا- استراتيجية اعتماد الشفافية والإفصاح في العمل الإداري :

تعد الشفافية من المفاهيم الإدارية الحديثة والمهمة في مكافحة الفساد والوقاية منه، وما زاد من أهميتها هو قدرتها على إحداث نتائج إيجابية على مستوى الحكومات والمنظمات، والتي أدت إلى تدني مستوى الفساد والترهل الإداري وزيادة الكفاءة والفاعلية والرضا.

أ **.مفهوم الشفافية :**عرفت المذكرة التطبيقية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDPالشفافية بأنها:

"إتاحة الحصول على المعلومة"، لكن مجرد إتاحة المعلومات لا يعني الكثير إذا لم يكن الناس على علم بوجودها وبكيفية الوصول إليها، كما لا يعني توفر المعلومات الشيء الكثير إذا كانت كلفة الوصول إليها غير معقولة، من حيث الوقت والمال،

وإذا لم تكن المعلومات مواتية للمستخدم ."فالشفافية بشكل عام تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة، وهذا من خلال توفير المعلومات المفيدة والضرورية للجمهور بما يخدم ويحمي مصالحه، والتصرف بطريقة واضحة ومكشوفة فيما يتعلق بعملية صنع القرار، لأن غياب الشفافية في بعض التشريعات والقوانين والأنظمة والممارسات وعدم وضوح نصوصها يعد سببا رئيسيا للاجتهادات الشخصية وبشكل لا يخدم المصلحة العامة كما تعتبر الشفافية مطلب أساسي مهم للحوكمة الرشيدة لأنها تساعد في توضيح القواعد والممارسات، فمع تحسن إمكانات الاطلاع على المعلومات يصبح الأفراد أقدر على مراقبة الأحداث، وتقييم الخيارات وإدارة المخاطر.

ب . أهداف الشفافية

تعمل الشفافية في بيئة الأعمال على تحقيق الأهداف الأتية:

-تبسيط الإجراءات وجعلها واضحة ومفهومة وشفافة بالمعنى الصحيح مما يسهل إنجاز الأعمال بيسر وسهولة.

-تعزز الرقابة الإدارية وتزيد من كفاءتها وممارستها من خلال دقة ووضوح الإجراءات والممارسات الإدارية المعمول بها.

- إغلاق الباب أمام الروتين وتعقيد الإجراءات(البيروقراطية).

- تسمح بتدعيم المساءلة والانضباط الداخلي بما يرفع الأداء الاقتصادي ويحسن العمل ويضمن جودة اتخاذ القرار.

- تعزيز مفهوم الثقة والولاء بين أفراد التنظيم وبين الجمهور.

- التوسع في اللامركزية وتوضيح خطوط السلطة وإحداث هياكل مرنة.

- إنعاش الأسواق المالية من خلال تحقيق المصداقية في توفير المعلومات.

ت .عناصر الشفافية :حتى تنجح الشفافية في تحقيق أهدافها، لابد من توافر مجموعة من العناصر تتمثل فيما يلي:

1-وضوح رسالة المنظمة ومبرر وجودها من خلال تحديد دقيق لرؤى المنظمة ودورها في المجتمع وأهدافها الاستراتيجية.

2- شرعية ومشروعية وجود المنظمة وأن تلاقي قبولا من مختلف فئات المجتمع.

3- أن تتسم آليات وإجراءات العمل والتخطيط بالبساطة والوضوح وعدم التعقيد وأن تجري تحديث وتغيير مستمر لهذه الإجراءات وفق آليات يتم مناقشتها مع مختلف الجهات ذات العلاقة.

4-نشر واسع للمعلومات والبيانات وتوفير أدلة يسترشد بها الجمهور والجهات الأخرى لمراقبة عمل المؤسسة ومعرفة تطورها وتقدمها.

5-أن تبتعد المنظمة عن جميع الممارسات المثيرة للريبة والشكوك ما أمكن، والإعلان عن النشاط والممارسات، وأن تركن في أساليبها الإدارية إلى تعزيز مبادئ الديمقراطية والمساواة وتكافؤ الفرص وتوعية جميع الفئات بحقوقها بأكبر قدر ممكن من الوضوح والنزاهة.

6- من الضروري أن تمتلك المنظمات مدونات أخلاقية تضعها نصب أعينها وهي تمارس أعمالها .

ث . مفهوم الإفصاح وخصائصه

الشفافية والإفصاح هما منظومة متكاملة ليس الغرض منها إيصال معلومة معينة فقط بل الغرض هو إرسال المعلومة كاملة فإذا كانت الشفافية تركز بالدرجة الأولى على شفافية المعلومات، فالإفصاح عنها يعتمد على مدى توافر المعلومة بخصائصها المطلوبة، أي أن الإفصاح هو إرسال المعلومة كاملة وفي الوقت المناسب لها، وبذلك يعد الإفصاح الركن الأول من أركان الشفافية ويمكن تلخيص خصائص الإفصاح عن المعلومات من أجل الوصول إلى الشفافية في المنظمات فيما يلي:

1*الدقة والصدق في تقديم المعلومات وتكاملها :وهذا بتوفير معلومات دقيقة وذات مصداقية وتامة غير مجزأة وهذا لتفادي خلق أزمة ثقة بين المجتمع والمنظمة.

2*توقيت المعلومة وسهولة الوصول إليها :أي أن تصل المعلومة في الوقت المناسب للجهة المستفيدة وفي وقت الحاجة إليها وبكل سهولة.

3* سعة الانتشار :وهو عدد الجهات أو الشرائح التي يمكن أن تصلها المعلومة أو التقارير بالإضافة إلى تنوع قنوات إيصالها.

4* التطوعية في تقديم المعلومة :أي الاستعداد الذاتي للمنظمة لتقديم المعلومة واعتبارها جزءا من ثقافتها.

5* علنية المعلومة :تعتبر أحد أهم مرتكزات الشفافية وتعني إشهار المعلومات وتوفير إمكانية الحصول عليها من قبل المستفيدين دون عناء ومن دون طلب مسبق كنشر تقارير أو نشرات بصفة دورية، إلا أنه على المنظمة العمل على تحقيق التوازن بين العلنية والحفاظ على خصوصية المنظمة.

6*تنوع التقارير ودوريتها وانتظامها :إن تقديم التقارير في مواعيدها المحددة تشكل حالة إيجابية لنظم المعلومات وتزيد من رضا المستفيدين.

7* وجود موقع للمعلومات :فعلى المنظمة بناء موقع إلكتروني لها على شبكة المعلومات الدولية لما لذلك من فوائد في إتاحة المعلومة في الوقت المحدد وبالسرعة المطلوبة للحصول عليها.

ثانيا تعميم الأخلاقيات والقيم والمبادئ داخل الحوكمة الرشيدة للمنظمات

النقطة الجوهرية في هذه الآلية هي أن الفساد هو نتاج الحوكمة الرديئة، وبالتالي تعتبر الحوكمة الرشيدة للمنظمات وخاصة في مجال الأعمال، جزء مهم من محاصرة الفساد، فوضع أسس قوية لحوكمة الشركات وسياسات الالتزام بقيم ومبادئ الأعمال يمكن اعتبارهما حلفاء في محاربة الفساد . فقيم ومبادئ الأعمال، التي تمثل الفطرة الكامنة لدى الأفراد للتصرف على نحو إيجابي، يمكن أن تعتبر

وسيلة لضمان تصرف العاملين بالشركات بصورة إيجابية بالاتساق مع حكم القانون، والمبادئ الأخرى التي ترتكز عليها اقتصاديات السوق والحوكمة الديمقراطية.

ولا يقتصر الالتزام بالقيم والمبادئ على إتباع القوانين، وإنما يمتد إلى القيام بالأعمال على نحو صائب وعلى مستوى الممارسة، يعنى ذلك إعلاء الفلسفة الأخلاقية إلى حد تكون المنظمة معه مستعدة لخسارة أعمالها قبل التنازل عن قيمها ومبادئها الخاصة.

ومن أجل توضيح الفلسفة الأخلاقية للمنظمة ولأعمالها لابد أن تقوم هذه الأخيرة بوضع مدونة متماسكة وقوية للقيم والمبادئ، والتي تعد بمثابة بيان واضح بمعتقدات الشركة الأخلاقية حيث تعتبر هذه المدونة دليلا لسلوك أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والموظفين، بحيث تصبح هذه الأخيرة جزءا من الخطوط الإرشادية العامة لحوكمة الشركات، يعرف بموجبها كل موظف في الشركة ما يتوقع منه، وهي في الوقت نفسه محاولة لتشجيع الموظفين والمديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الادارة على التفكير واتخاذ قرارات بناء على منظومة القيم المشتركة، كما يجب وضع قواعد وإجراءات للمساءلة، ضمانا لإتباع الموظفين هذه القواعد.

وتمثل القوانين واللوائح المحلية والدولية أحد المصادر لإعداد هذه المدونات، كميثاق مكافحة الرشوة، وقواعد حوكمة الشركات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.